مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: السياسة الأمريكية تجاه الأزمة القطرية
اسم الكاتب: أ.د. مفيد كاصد الزيدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7247
تاريخ الاسترداد: 2025/06/16 05:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الأمريكية تجاه الأزمة القطرية

أ.د. مفيد كاصد الزيدي(*)
mufeed2003@hotmail.com

الملخص:

تحتل دراسة النظم السياسية المعاصرة في منطقة الخليج العربي أهمية ضمن دراسة المجتمعات العربية وعلاقاتها بتلك النظم لاسيما إذا ما ارتبطت هذه بدراسة علمية بغية استقراء طبيعة التحديات التي تواجه تلك الأنظمة،ومن بينها قطر التي تعدّ من (الدول الصغيرة) في النظام العربي،ولم يكن لها موقع خليجي أو عربي متميز إلى أن وصل الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الحكم في عام 1995،إذ شهدت البلاد تغيرات داخلية وخارجية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والإعلامية منحها مكانة جديدة في الساحة الخليجية والإقليمية مع التطلع المتنامي والطموح بان يكون لها دور في الساحة الدولية.

يتضمن البحث دراسة الأزمة القطرية بين الدول الرباعية (السعودية،دولة الإمارات،البحرين ومصر) من جهة،وقطر من جهة ثانية وانعكاساتها في الحصار والمقاطعة التي تواجهها الدوحة،ومن ثم الموقف الأمريكي من الأزمة القطرية تجاه طرفيّ النزاع.

The United States and the Qatari crisis

Prof.Dr. Mufeed Gasid . Al-Zaidi

Abstract:

The study aims to study the nature of the internal challenges facing Qatar under the reign of Prince Tamim bin Hamad Al-Thani. The study of contemporary political systems in the Arabian Gulf region is important in studying the Arab societies and their relations with political systems, especially if they are linked to a scientific and

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

objective study to extrapolate the nature of the challenges facing them Including the State of Qatar, which is one of the (small countries) in the Arab system. In fact, Qatar did not have a distinct Gulf or Arab location Sheikh Hamad bin Khalifa Al-Thani came to power in 1995. The country witnessed internal and external changes in various political, economic, media and sports fields quickly, giving it a new position in the Gulf and regional arena with the growing aspiration to have its say in the international arena.

The objectives of the study include examining the political and economic changes witnessed by Qatar in the past two decades, and the internal challenges it faces after the peaceful transfer of Prince Hamad Bin Khalifa Al Thani to his son Prince Tamim, with the growing Qatari crisis between the four Arab countries UAE, Bahrain and Egypt) on the one hand, and Qatar on the other, and their repercussions in the siege and boycott faced by Doha, and the US position on the Qatari crisis towards the parties to the conflict.

المقدمة:

تحتل دراسة النظم السياسية المعاصرة في منطقة الخليج العربي أهمية ضمن دراسة المجتمعات العربية لاسيما إذا ما ارتبطت بدراسة علمية لاستقراء طبيعة التحديات التي تواجه تلك الأنظمة، ومن بينها قطر التي تعدّ من (الدول الصغيرة) في النظام العربي، ولم يكن لها موقع خليجي وعربي متميز إلى أن وصل الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الحكم في عام 1995،إذ شهدت البلاد تغيرات داخلية وخارجية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والإعلامية بشكل سريع منحها مكانة جديدة في الساحة الخليجية والإقليمية مع التطلع المتنامي والطموح بان يكون لها مثل تلك المكانة في الساحة الدولية.

أما اشكالية البحث فهي تكمن في تساؤلات مطروحة لماذا قطر تحولت من دولة صغيرة (هامشية) في النظام العربي إلى دولة لها مكانتها الخليجية والإقليمية ؟،وماموقف الولايات المتحدة من الأزمة القطرية وتداعياتها منذ عام 2017 ؟،وهل تنتهي الأزمة القطرية بين دول مجلس التعاون الخليجي وما دور الولايات المتحدة في ذلك؟.

ويطرح البحث فرضية يسعى الى اثبات مدى صدقيتها تقوم على فكرة ان الولايات المتحدة تسعى في الأزمة القطرية الى التهدئة والمصالحة بتدخل مباشر أو غير مباشر بين الأطراف المتنازعة من أجل الابقاء على مصالحها العليا ونفوذها في منطقة حيوية واستراتيجية بالنسبة لها هي منطقة الخليج العربي.

أما أهداف البحث فهي دراسة التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها قطر في العقدين الأخيرين،والتحديات الداخلية التي تواجهها بعد أن تم الانتقال السلمي من (الأب) الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى نجله الأمير تميم،وتنامي الأزمة القطرية بين الدول الرباعية (السعودية ودولة الإمارات والبحرين ومصر) من جهة،وقطر من جهة ثانية وانعكاساتها في الحصار والمقاطعة التي تواجهها الدوحة،والموقف الامريكي من الأزمة القطرية تجاه طرفيّ النزاع.

وتقوم هيكلية البحث على عدة أقسام رئيسة هي:

أولاً:التحولات السياسية والاقتصادية في قطر.

ثانياً:أبعاد الأزمة القطرية بعد عام2017 .

ثالثاً:الوساطة الخليجية(الكويتية) في الأزمة القطرية.

رابعاً:الخلاف السعودي–القطري

خامساً:السياسة الأمريكية تجاه الأزمة القطرية.

الاستنتاجات..الولايات المتحدة ومستقبل الأزمة.

أولاً: التحولات السياسية والاقتصادية في قطر

لابد من الإشارة إلى أن قطر من الناحية الجغرافية دولة صغيرة تقع على الساحل الغربي للخليج العربي وتبلغ مساحتها 4و11 ألف كم2 ،وعدد سكانها حوالي 800 ألف نسمة ويسكن معظمهم في العاصمة الدوحة،وهي إمارة صغيرة في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي أو في الجوار الأسيوي/العربي .وخضعت الإمارة إلى حكم آل ثاني منذ القرن الثامن عشر،ووطّدت علاقاتها ببريطانيا عام 1916 بتوقيعها معاهدة تحالف معها أصبحت محمية

بريطانية حتى حصولها على الاستقلال في 3 أيلول/سبتمبر1971 اثر الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي.[1]وعرف تاريخ الإمارة حكم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بين(1972-1995) أتبع فيها سياسات تقليدية بالاستناد إلى حكم القبيلة المشيخية والوراثة الأميرية، وتغييب الحياة السياسية ومنع العمل الحزبي وتقييد الصحافة بخطاب سلطوي وفرض الرقابة على وسائل الإعلام، وتوثيق علاقات قطر بحليفتها المملكة العربية السعودية(التي تعرف بالشقيقة الكبرى) في السياسات الإقليمية والتنسيق معها على الصعيد الدولي.[2]

إلا انه في 27 حزيران/يونيو1995 حدث تغيير في نظام الحكم في قطر ب(انقلاب أبيض) قاده الشيخ حمد بن خلفية آل ثاني ضد والده، وكان يشغل منصب ولي العهد ووزير الدفاع، وهو الابن الأكبر للأمير، استغل ظروف سفر والده إلى أوربا لينفذ خطته بالاستيلاء على الحكم، وفسر الأمر على أن الأمير الجديد أدرك أن والده يخطط لحجب الإمارة عنه، وتفضيل أحد أشقائه الأصغر سناً ليكون أميراً للبلاد خلفاً له.وأعلن بعدها مباشرة أن الأسرة الحاكمة وافقت على تعيين الأبن الثالث للشيخ حمد وهو جاسم وليا للعهد،وأستحدث منصب رئيس الوزراء في13 تشرين الأول1996،وتم إسناده إلى الابن الآخر للأمير وهو الشيخ عبدالله بن خليفة بن حمد آل ثاني.[3]

واجه الحكم رفضاً لهذا التحول في الدور القطري الاقليمي من قبل بعض الدول الخليجية والعربية، مما دفع صانع القرار القطري للبحث عن تحالف خارجي، وتعاون اقليمي(غير خليجي) مع (العراق وايران وتركيا) خاصةً، والانفتاح على القوى الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا)،وتغيير طبيعة التعامل مع مفاهيم الحكم والسياسة نحو التحول الديمقراطي وعدم النظر الى الماضي بل السير في الطريق الجديد حتى نهايته[4].

ان هذا التغيير في السياسة القطرية يعدّ جديداً في المنظومة الخليجية مقارنة بالارث التاريخي لها،وادراك الحكم القطري بضرورة التغيير الاقتصادي والاستثماري واستبدال سلطة القبلية كشرعية تاريخية للأسرة الحاكمة(آل ثاني)الى مفهوم الريع النفطي واعادة توزيع الريع والثروة

على المواطنين وحتى الوافدين في شكل مشروعات عمرانية وخدمية وتقنية واستثمارية،أدى الى وفرة اقتصادية وازدهار مالي وحرية اقتصادية وأرتفاع الدخل الوطني،والانتقال من عهد المشيخة الى النظام السياسي المرتكز بالأساس على التنمية الاجتماعية والاقتصادية[5].

في المجال الاقتصادي،ظهر تحسن واضح في أداء الاقتصاد القطري من خلال تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق توسيع إنتاجية الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي، وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص وزيادة الصادرات وتطبيق سياسة مالية ونقدية بهدف الوصول إلى معدلات نمو مناسبة والاتجاهات الحكومية نحو الخصخصة، واستقطاب المدخرات الوطنية في الداخل والخارج وتشجيع الاستثمار وتحسين أداء الاقتصاد القطري، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية على التدفق لقطر في مجالات الغاز الطبيعي والنفط والصناعات.[6]

إلا أن الإمارة الصغيرة شهدت حدثاً مغايراً ومفاجئاً في عام **2013** إذ تنازل الأمير حمد بن خليفة آل ثاني عن الحكم لصالح تميم بن حمد (ثالث أكبر أبنائه) في تطور بالجانب السياسي في قطر.[7] ومن جهة أخرى،فأن مكانة قطر الاقتصادية العالمية تعود إلى كونها أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم وتمتلك **30%** من التجارة العالمية تستحوذ عليها، ودورها كبير في السوق نظراً لكلف أنتاج الغاز المتدنية التي تعدّ الأكثر تدنياً بالعالم،وأستمر تدفقه عبر خطوط (أنابيب دولفين) العابرة للحدود لنقل ملياري قدم مكعب من الغاز القطري إلى سلطنة عمان ودولة الإمارات أو تعتمد الأخيرة على الغاز المستورد في توليد أكثر من نصف الطاقة الكهربائية التي تحتاج أليها،وتحصل على **2و19** مليار متر مكعب سنوياً من الغاز المسال وغاز خطوط الأنابيب.[8]

ثانياً: أبعاد الأزمة القطرية بعد العام2017

ارتبطت قرارات وتداعيات السياسة الخارجية القطرية بشدّة بتنافسها القديم مع السعودية بشأن حجم النفوذ الإقليمي للبلدين الخليجيين،وأفضت الرغبة في زيادة نفوذها السياسي إلى حدوث مواجهة مع السعودية في ملفَّي سورية ومصر،وكان الخلاف عميقاَ بشأن مصر ذلك

أن السعودية تعدّ جماعة الإخوان المسلمين أحد حلفاء قطر الرئيسين ومن أكبر التهديدات السياسية التي تواجهها.واقترنت المواجهة مع السعودية في عدة تحدّيات داخلية في قطر،أثارت المخاوف بشأن الاستقرار الداخلي فيها،ومكانتها في منطقة الخليج العربي مما أدّى إلى وقف مؤقّت على الأقلّ لأنشطتها الخارجية،وإعادة تركيز اهتمامها على الشأن الداخلي نتيجة لتلك الضغوط الخارجية والداخلية التي واجهتها.على الرغم من أن ذلك يشكّل خسارة لطموحات قطر الإقليمية.[9]

رأت قطر في الاحتجاجات العربية وماعرف "الربيع العربي" التي اندلعت في عام **2011** فرصةً سياسيةً لفرض نفسها كلاعب إقليمي، ولكن مسار الأحداث شكّل اختباراً لبراغماتيتها، ويعود السبب في ذلك إلى علاقاتها مع جماعة الإخوان المسلمين، ولذلك ألقت بثقلها وراء الجماعة في البلدان التي شهدت تحوّلات سياسية واجتماعية وهي (مصر، سورية، تونس، اليمن وليبيا).[10]وأصبحت قناة الجزيرة القطرية تركز على الاحتجاجات الشعبية كأداة للتحريض على الأنظمة العربية ومنها مصر،ورات قطر في "الربيع العربي" فرصةً لتأكيد دورها القيادي في العالم العربي،وساندت جميع الاحتجاجات العربية عدا التي ظهرت في الدول الخليجية،ودعمت الحركات الاسلامية التي تعود جذورها الى جماعة الاخوان المسلمين وأيضاً الجماعات السلفية.[11]

وفي جميع البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية والتي راهنت فيها قطر على جماعة الإخوان المسلمين،لكن الجمعة تراجعت بالسرعة نفسها التي برزت فيها على الساحة، ومن ثم التمسّك بالإخوان أضعف مكانة قطر السياسية في الشرق الأوسط،وهذه التطورات في السياسة الخارجية القطرية والعلاقات المتشابكة الإقليمية انعكست على تحديات داخلية أمام صانع القرار القطري تمثلت بمواقف قبلية ونخبوية معارضة لها.فضلاً عن أن علاقات قطر مع بعض الدول العربية شهدت تراجعاً ملحوظاً بعد الثورات العربية،ولاسيما خلال حكم الأمير تميم في صيف عام **2013** والجفاء في العلاقات بين قطر وبعض دول مجلس التعاون

الخليجي بسبب طريقة عمل الدوحة بعد الاحتجاجات العربية،وتقديمها الدعم المادي والسياسي للتيارات الإسلامية في الشرق الأوسط وفي مقدمتها جماعة الأخوان المسلمين[12].

ثالثاً: الخلاف السعودي–القطري

كانت التحديات التي واجهت قطر بعد عام **2014** اسبابها عاملين رئيسين:

1- تدخل قطر في سورية ودعمها جماعة الاخوان المسلمين ومحاولة اسقاط نظام الرئيس بشار الأسد ولكنها لم تنجح في ذلك.

2- عدم قدرة الجماعات"الجهادية" المدعومة من قطر مثل (جبهة النصرة) في ترجيح كفة النصر على الجيش سوري بل أصبحت الولايات المتحدة والسعودية ودولة الامارات تعدّ هذه الجماعات مصدراً لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط،ثم أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي في آذار **2014** عن قلقها من جماعة الاخوان المسلمين ،وانها باتت تشكل تهديداً للاستقرار في المنطقة،وحمّلت قطر المسؤولية عن دعم ومساعدة جماعة الاخوان.[13]

واعتقدت قطر ان قيام ثورات "الربيع العربي" بمثابة فرصة سياسية لفرض نفسها اقليمياً مع براغماتيتها في اطار علاقاتها بجماعة الاخوان،وان ذلك سيضمن لها كسب ولاء الجماعات والحركات الاسلامية في الدول التي شهدت الاحتجاجات وهي (تونس/مصر/ليبيا/سورية/اليمن) مع دعمها للقوى الصاعدة والمتنفذة في أتون تلك الصراعات والتي من المتوقع ان تحقق النصر سياسياً وعسكرياً،ومن ثم سيكون لقطر نفوذ ومصالح في الحكومات الجديدة في تلك الدول العربية، وعلى هذا الأساس دعمتها مادياً وسياسياً واعلامياً من خلال قناة الجزيرة الفضائية خدمة لمصالح قطر العليا، وأصبحت جماعة الاخوان التنظيم السياسي الأقدم والأكثر تنظيماً مع بدء أول انتخابات أجريت في تلك الدول، لذلك دعم صانع القرار القطري جماعة الاخوان لأنها حسب رؤيته تمتلك فرصاً كبيرةً للوصول الى السلطة ،ومن ثم سوف تحمي مصالحها هناك. ولكنها فشلت في تحقيق ذلك بعد انتكاسة جماعة الاخوان في ليبيا، وعدم حصولهم على نفوذ كبير في اليمن البلد

الذي أصبح في جزء منه تحت هيمنة السعودية ودولة الامارات، وتراجع مكانة جماعة الاخوان في تونس ومصر. ولكن قطر استمرت في دعم الجماعة لاسيما في مصر مما دفع السعودية الى دعم الجيش المصري ضد حكم مُحَّد مرسي وجماعة الاخوان ومسألة اقصائهم عن السلطة، بل ايّدت ودعمت المملكة تنازل الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عن الحكم لصالح نجله الشيخ تميم .وفي تطور كبير في آذار2014 قامت السعودية مع دولة الامارات والبحرين بسحب سفرائهم من الدوحة في خطوة أحرجت صانع القرار القطري، وصنّفت السعودية جماعة الاخوان المسلمين جماعة ارهابية ودعت دول الاتحاد الاوربي الى دعم هذه الخطوة واتخاذ القرار نفسه، وبعد سيطرة المليشيات الموالية لقطر على مطار طرابلس الدولي في ليبيا، قامت الطائرات الاماراتية بتنفيذ ضربات جوية ضدها، فارسلت السعودية وفداً الى دولة الامارات والبحرين وقطر في محاولة لتسوية التوتر بينهم، ودفع الأخيرة الى القبول بالعمل المشترك في منطقة الخليج العربي.[14]

رابعاً: الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية

لايمكن بأي حال من الأحوال تصور قيام الكويت بدور الوساطة الدبلوماسية بين قطر والدول الخليجية من دون موافقة ودعم الولايات المتحدة،بل يمكن لنا القول ان الخطوة الكويتية هذه جاءت منسجمة ومتوافقة مع الموقف الامريكي من الأزمة القطرية ومحاولة ايجاد الحل لها.تعدّ الكويت (دولة صغيرة) من الناحية الجغرافية والسكانية لها دور سياسي واقتصادي مؤثر وفاعل اقليمياً وعربياً ودولياً بسبب سياستها الخارجية منذ حصولها على الاستقلال في أهدافها في التوازن والحياد الإيجابي، والمساعدات الإنسانية والاغاثية، ودبلوماسية الوساطة[15].وأدت الكويت دوراً تاريخياً في الوساطة وحل الخلافات العربية – العربية من خلال دور وزير الخارجية (آنذاك)الشيخ صباح الأحمد الجابر في خلافات شهدها النظام العربي والاقليمي بل حتى النظام الدولي، أبرزها الخلاف المصري – السعودي في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، واستضافة الكويت اجتماعا مصرياً– سعودياً في 17 آب 1977وحل الخلاف المصري–اليمني،والتوسط بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي عام

1972وتوقيع اتفاقية سلام بعد معارك على الحدود بينهما،ثم الوساطة الكويتية للنزاع الاردني– الفلسطيني في "أيلول الاسود " عام 1970،والوساطة بين شاه ايران مُحَمَّد رضا بهلوي والبحرين وانتهت بأجراء استفتاء شعبي واستقلال البحرين عام 1971،والوساطة بين سلطة عُمان واليمن في عام 1984 بالتعاون مع دولة الامارات وانتهت بتوقيع اتفاق في الكويت، والوساطة بين تركيا وبلغاريا عام 1989 في حل مشكلات الاقلية التركية، وحل الخلاف الليبي – السعودي في كانون الثاني 2009في مؤتمر القمة الاقتصادية في الكويت، والوساطة بين سلطنة عُمان ودولة الامارات في عام 2009 وانتهت الأزمة بينهما. ثم في نيسان 2016 الوساطة الكويتية والمفاوضات بين طرفي النزاع في اليمن برعاية الأمم المتحدة لتحقيق السلام، واستضافة الكويت القمة الخليجية التي رفضت فيها سلطنة عُمان العملة الموحدة، وسعي الكويت الى حسم الخلاف بين هذه الدول،والوساطة لحل الخلافات المصري– القطري بعد سقوط حكم جماعة الاخوان المسلمين في مصر، [16].

وتقوم الدبلوماسية الكويتية على علاقات وثيقة مع السعودية بحكم الجوار التاريخي والجغرافي والعلاقات والأواصر القرابية والقبلية والاجتماعية،ودفاع المملكة ووقوفها الى جانب الكويت في أزمة الغزو عام 1990،والتفاهمات بين المملكة والكويت في القضايا العربية والدولية منذ عقود طويلة،ودعمها للكويت في كل الأحداث والظروف السياسية السابقة التي شهدتها منطقة الخليج للحفاظ على استقلالها وأستقرارها.ومن أبرز أدوار الوساطة الكويتية ماقام به الأمير الشيخ صباح الأحمد في جهوده من أجل حل الأزمة الخليجية عام2017 ومابعدها بفضل خبرته الدبلوماسية وزيراً للخارجية (1963–2003) والسياسة الطويلة، وقدراته في اداء دور الوساطة في السياسة الخارجية، اذ شكّلت الأزمة الخليجية والتي مثلت الدول الخليجية (السعودية/البحرين/ دولة الإمارات) مع مصر من جهة، وقطر من جهة ثانية،واحدة من أخطر الأزمات التي واجهت دول مجلس التعاون الخليجي مع تدخل دول اقليمية وعالمية فيها، وعولجت الأزمة بتدخل ووساطة كويتية نشطة

وناجحة وزيارات الى أبو ظبي والرياض والدوحة لتقريب وجهات النظر بين هذه الأطراف المختلفة،وقادها الشيخ صباح الأحمد (رغم ان عمره بلغ 90 عاماً)،نجح في اعادة السفراء لهذه الدول الى الدوحة في عام 2014.ولكن تجدّدت الأزمة الخليجية في حزيران 2017 لعدة مسببات منها، اتهام الدول الأربعة بدعم التنظيمات الإرهابية،ودور قناة الجزيرة القطرية في التحريض ضد هذه الدول،ودعم قطر لجماعة الإخوان المسلمين المتواجدين في دول الخليج العربي ومصر حيث ان عمق الخلافات لم يؤد الى توصل الطرفين الى حلول جذرية لهذه الأزمة التي ظلت قائمة حتى 2019[17].

وتقوم الكويت بدور الوساطة الدبلوماسية بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة في ظل الأزمات السياسية الخليجية، اذ بقيت الكويت لها تمثيل دبلوماسي في الدوحة لحل هذه الأزمة، واستمرار جولات الحوار بين مختلف الأطراف الخليجية من أجل حلها، ومنها أزمة سفراء السعودية والبحرين ودولة الامارات في قطر عام 2013وعودتهم اليها في عام 2014،والدور الكويتي كممثل للمجموعة العربية في مجلس الأمن محاولة لمعالجة القضايا العربية في مقدمتها القضية الفلسطينية، ودورها في الأزمة السورية وقدّمت في شباط 2018 مقترح مع السويد لعقد هدنة لمدة شهر واحد[18].ويُفسر سبب اتخاذها سياسة الوساطة هي رغبة الأمير الشيخ صباح الأحمد في الحفاظ على النظام الإقليمي الخليجي متماسكاً، لكون أن أي خلل خليجي سوف يتحول الى خلل كويتي ل،ذلك سعت الكويت في السنوات الأخيرة إلى احتواء الأزمة وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء فيه وايجاد حلول له،وأن تتحول الكويت في ظل هذه الوساطات الى دولة مركزية في السياسة الخليجية والعربية لها مكانتها وثقلها ومصداقيتها وخبرتها الدولية،وإدراك صانع القرار الكويتي خطورة أن تكون دولة صغيرة مثلها في مجلس التعاون الخليجي،وعليها ضغوط جراء الأزمة القطرية الأخيرة لأن تأثير هذه الأزمة لاينعكس على الدول المشاركة فيها بل سوف يمتد الى بقية دول المجلس الأخرى وهي(الكويت/ سلطنة عُمان)[19]. فضلاً عن أن الولايات المتحدة وكجزء من مايعرف مسألة توزيع الأدوار في المنطقة دفعت ودعمت ان تقوم الكويت بدور الوساطة

والاعتدال بيت طرفيّ النزاع في الأزمة ولايصال رسائل أمريكية أحيانا لهذا الطرف أو ذاك وأبقاء الأزمة تحت سيطرتها وتحكمها.

المبحث الرابع: السياسة الأمريكية تجاه الأزمة القطرية

وقفت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب موقفا مغايراً عن سابقتها ادارة أوباما تجاه قطر ،فقد قال ترامب بعد زيارته إلى السعودية"التطرف وكل المؤشرات تشير بالبنان إلى قطر ربما هذا سيكون بداية نهاية أهوال الإرهاب".وأتهمت كل من (السعودية ودولة الإمارات المتحدة والبحرين) في عام **2014** قطر بالتدخل في شؤونهم الداخلية ودعم الإرهاب. ولكن جوهر القضية هي علاقة قطر بجماعة الأخوان المسلمين وفضائية الجزيرة القطرية. وترى الرياض وأبو ظبي أن الدوحة دعمت الحركات الإسلامية المتطرفة بعد الاحتجاجات العربية عام **2011**،وتعدّ الدولتين أن جماعة الأخوان المسلمين أكثر خطورة من الجماعات الإسلامية مثل القاعدة وداعش لأنها تريد الوصول إلى السلطة كما في تجربة مصر، ومن ثم فان جماعة الأخوان المسلمين قد تشكل بمرور الزمن تهديداً للأنظمة الملكية في (الرياض والدوحة والمنامة).ويظهر أن ترامب قد اتخذ قراراً أن يكون للسعودية دوراً محورياً للمقاربة التي يتبعها في منطقة الشرق الأوسط في سياق نظرته إلى الإسلام السياسي كعدو مما دفع الرياض وأبوظبي للاعتقاد أن بإمكانهما ممارسة دور أكبر بعد زيارة ترامب للمنطقة. وترى الدولتين أن الصراع مع قطر يدور بشأن تهديدات محلية موجهة لهما في ظل حالة عدم الاستقرار وغياب الأمن والسلام في الصراع الإقليمي واستمرار حرب اليمن وأزمتها المتنامية، وهبوط أسعار النفط، وخطر الارهاب في المنطقة، وسياسة واشنطن المتشددة تجاه ايران.[20]

كان دعم قطر لجماعة الاخوان المسلمين قد الحق الضرر بعلاقاتها مع الولايات المتحدة اذ قدّمت نفسها لواشنطن كوسيط مع جماعة الاخوان المسلمين في مصر بعد ان فازت بمقاعد برلمانية في مجلس الشعب المصري،وسعت الى أن تحصل على المزيد من صبر واشنطن تجاه التجاوزات السياسية لجماعة الاخوان،وأكدت الدوحة لواشنطن ان الوضع في مصر سيكون تحت السيطرة والتفاهم معها،وعندما أبتعدت هذه الجماعة عن حكم مصر خسرت قطر

مكانتها الاقليمية لدى واشنطن ،وظهر ان مراهنة قطر على جماعة الاخوان لم يكن في مكانه،وان تمسكها بالجماعة قد أضعف مكانتها السياسية في المنطقة أمام الولايات المتحدة والسعودية ودول مجلس التعاون الأخرى[21].

بعد مدة من اندلاع الازمة القطرية وقّعت الولايات المتحدة مع قطر مذكرة تفاهم في مكافحة الارهاب لتثبيت الشراكة الاستراتيجية بين البلدين،وأشار هيذر نويرت الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية في كانون الثاني 2018الزخم الذي أعطته الأزمة القطرية للعلاقات الامريكية–القطرية في ابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والمعاهدات السياسية والعسكرية ومناورات عسكرية مشتركة وزيارات متبادلة بين البلدين،واطلاق(الحوار الاستراتيجي القطري–الامريكي) في 30 كانون الثاني 2018 في مقر الخارجية الامريكية في واشنطن برئاسة وزيريّ خارجية الدولتين لتعزيز التعاون بينهما في المجالات كافة الدفاع والتجارة والاستثمار ومكافحة الارهاب والأمن والقانون وحركة الطيران والحرب على داعش والأزمة القطرية وملفات دول الجوار بالنسبة لقطر.[22]

الا أن الولايات المتحدة من جانب آخر اختارت لمواجهة الأزمة القطرية حلها بشكل غير مباشر من خلال الوساطة الكويتية مع ممارسة الضغط من الخلف على طرفيّ الأزمة على اساس فكرة ان الحل يأتي من داخل مجلس التعاون الخليجي دون وساطات أوربية او تركية أو أمريكية.مع الاجتماعات الثنائية التي عقدتها الخارجية الامريكية من خلال وزير الخارجية مايك بومبيو في 21 آار 2018 مع السعوديين والقطريين في استراتيجية ثابتة لتضييق فجوة الخلاف بين الدول الرباعية من جهة وقطر من جهة أخرى وارسال المبعوثين الأمريكيين الى دول المنطقة، ومنها الكويت ولكن لم يتوصلوا الى نتائج تذكر كما هي الوساطة الكويتية.[23]

ان هذه الأزمة لم تصل إلى حلول عادلة على الرغم من التحركات الدولية من لدن الولايات المتحدة والدول الأوربية،وأدت الجولات الأمريكية إلى حالة من الجمود،وشكّلت الأزمة درساً لإدارة ترامب وإفساح المجال أمام البيت الأبيض لتحقيق أمر كانت بحاجة ماسة

له باستعراض كفاءتها على مستوى السياسة الخارجية،وشكّلت مقاربة ترامب فرصة ترميم أواصر العلاقات مع حليف إقليمي تقليدي هو السعودية،وإطلاق الجهود لمواجهة الإرهاب والسعي للتأثير في عملية السلام الإسرائيلية–الفلسطينية.ولكن يبدو أن منطقة الشرق الأوسط صعبة ومعقدة ومنها منطقة الخليج العربي بنظر الأمريكيين، إذ واجهت إدارة اوباما صعوبات فيها وتواجه اليوم إدارة ترامب إشكالية في إيجاد موقف عربي موحد في مواجهة التحديات القائمة على مختلف المسارات والأزمات.[24]

وجاءت التحركات القطرية جراء الأزمة القطرية في توسيع علاقاتها السياسية والعسكرية مع القوة الأولى في العالم الولايات المتحدة ودول أخرى أوربية فضلاً عن ايران وتركيا بعد أيام من فرض الحصار على قطر،وتم تنفيذ تمرينين عسكريين بين واشنطن والدوحة جنوبي قطر،ثم المناورات المشتركة في 14 حزيران 2018 وتوقيع اتفاقية لشراء طائرات مقاتلة امريكية الطراز(F15) بكلفة تبلغ 12 مليار دولار أمريكي.وقدّم جوزيف ليونارد فوتيل قائد القيادة المركزية الأمريكية الوسطى شكره الى أمير قطر على دور بلاده المحوري في مجال مكافحة الارهاب (على حد قوله) في أثناء زيارته الى الدوحة.ومن جهة أخرى،قالت الخارجية الأمريكية ان قطر شريك كامل وعضو فعّال في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الارهابي،وان قطر تعاونت وعملت على دعم التعاون الاقليمي والدولي ضد الارهاب.وان قطر شريك كامل وترتبط بعلاقات قوية وبنّاءة مع واشطن،وعضو شريك في تبادل المعلومات الأمنية دعمت وسهّلت العمليات العسكرية والأمنية في المنطقة.[25]

وفي الاتجاه ذاته وقد أفتتح مقر جديد لمكتب الملحقية العسكرية القطرية في واشنطن في 23 تشرين الأول 2018 لتعزيز التعاون العسكري والدفاعي بين البلدين.وأعلنت القيادة المركزية الامريكية أنها جمّدت مشاركتها في مناورات عسكرية مع دول خليجية بسبب الأزمة القطرية في هذه المرحلة،وقال جون توماس المتحدث بأسمها "قرّرنا عدم المشاركة في بعض المناورات العسكرية مع دول خليجية احتراماً لمبدأ مشاركة الجميع في تحقيق المصالح الاقليمية المشتركة".ووافقت قطر في تشرين الثاني2018 على مبيعات عسكرية بقيمة 1و1مليار

دولار أمريكي في خدمات لدعم برنامج مقاتلات أمريكية من طراز(**F15**).هذا فضلاً عن وجود **11** ألف عسكري أمريكي من سلاح الجو في قاعدة(العديد) العسكرية الجوية التي تقع على بعد **30** كيلومتراً جنوب غربي العاصمة التي تضم أكبر تواجد عسكري لها في منطقة الشرق الأوسط في الحرب على تنظيم داعش الارهابي في سورية والعراق.[26]

على الرغم من أن العلاقات بين الولايات المتحدة وقطر قريبة ومتينة ولكنها شهدت في المرحلة الأخيرة توتراً ملحوظاً،وشعرت قطر انها باتت تثير ازعاج واشنطن وغضب الرياض من جراء تقاربها مع طهران،وعلاقاتها المتطورة مع تركيا والتي أصبحت قطر جاء ذلك دولة تعدّ "مزعجة" في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي.[27]

الاستنتاجات..الولايات المتحدة ومستقبل الأزمة.

تعدّ قطر الدولة الصغيرة ذات الانفاق العالي ومستوى الدخل القومي المرتفع والأكثر استقرار وهدوءً في البيئة الخليجية لا تسود فيها الطائفية أو الاثنية، والتي قدّمت خطوات على طريق التحول الديمقراطي.لكنها من جانب آخر لديها مصادر للقلق حقيقية في نشوء معارضة شعبية ونخبوية مع وضع القيود على الحريات العامة أدت إلى نشوء مواقع شبابية ومدنية على مواقع التواصل الاجتماعي مثل (منتدى الثورة في قطر) يعرض نقداً للعلاقات مع الأمريكان والإسرائيليين،والاعتراضات على الاعتقالات للناشطين أو المعارضين والدعوات من النخب الفكرية والاجتماعية والعلمية المطالبة بالديمقراطية الفعلية بدلاً عن الليبرالية الاقتصادية،ومع تنامي إعداد الشباب القطري من المتعلمين والمثقفين الذي قد يدفع الشباب في المستقبل إلى نقاشات ديمقراطية عن الشرعية والسلطة والتعددية والديمقراطية والحريات العامة والانتماء الوطني والسياسة الخارجية الوطنية والعربية الانتماء وغيرها من الملاحظات والانتقادات التي تسجل على صانع القرار القطري لاسيما مع ظهور الأزمة القطرية مع الدول العربية الرباعية التي تحولت إلى أزمة ليست خليجية فحسب بل إقليمية،وتدخلت بها إطراف دولية بكل تأكيد لها تأثيرات في الوضع الداخلي في قطر وعلى مستقبل البلاد لكون الأزمة لم تجد لها حلول عادلة ومقبولة لجميع الأطراف.

ان مواقف الدول العربية المقاطعة(الدول الخليجية الثلاث مع مصر) التي ترى أن أمنها واستقرارها يتضرر من جراء السياسة القطرية،ومن ثم يبدو بشكل واضح أن هناك "تفوق إقليمي" على "العالمي" أي على موقف الولايات المتحدة لاسيما في إيجاد حل أو التعامل مع هذه الأزمة.[28]ويرى الباحث المصري الدكتور عمار علي حسن ان قطر اعتمدت منذ عقدين من الزمن على أنها بعيدة عن العقاب،وان الآخرين عاجزين عن ردعها وتعلموا على نمط سياستها،وأنها محمية من الولايات المتحدة وظّفتها كدولة وسيطة مع الجماعات والتنظيمات المسلحة والمتطرفة، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والعسكرية بين البلدين.وأعتمدت الدوحة على هامش المناورة واللعب على التناقضات بين دول المنطقة والعلاقة الخفية والرهان على مصالح الغرب معها،وشبكة علاقات متينة مع جماعات الإسلام السياسي بمختلف اتجاهاتها،وعلاقات قطر المتطورة مع الولايات المتحدة حليفها الأستراتيجي الأول في العالم،وعلاقاتها المتينة مع قوتين اقليميتين رئيستين هما (تركيا وإيران).[29]

الهوامش

---

[1] **Fawaz Al-Khatib and Sultan M.Al-Abdulla,"The State of Qatar: Financial and Legal Overiew",Middle East Policy,Vol.VIII.September 2001,No.3,P.110.**

[2] **Naji Abi-Aad and Michel Grenon,Instablity and Conflict in Middle East,Petrolume and Security Threats, Forward by Robert Mabro,London,Mcmillan Press Ltd,1997,p.18.**

[3] **Alan George, "Qatar Consolidation and Co-Operation", The Middle East, June 1997,pp.15-16.**

[4] فتحي العفيفي،"الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر"،مجلة المستقبل العربي، السنة**26**، العدد**298**، كانون الاول/ديسمبر**2003**،ص**48–49**.

[5] مفيد الزيدي، تاريخ قطر المعاصر**1913–2008**،الطبعة الأولى،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، **2011**، ص**92–93**.

[6] مجلة اقتصاديات،عمان،السنة**3**،العدد**32**،أيلول/سبتمبر**1999**،ص**22–32**.

[7] ينظر:علي خليفة الكواري،"الحاجة الى الاصلاح في قطر"،الشعي يريد الاصلاح في قطر ...أيضاً"،تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري،الطبعة الثانية،(بيروت:منتدى المعارف للنشر،**2014**)،ص**371–384**.

[8] ديفيد ليفينستون لاساغاتوم ساها،"إبعاد الأزمة القطرية"،.www.carnegie.com,14/8/2017

[9] لينا الخطيب،"أخطاء قطر في التقدير الاستراتيجي"،

http://carnegie-mec.org/2014/09/11/ar-pub-56584

[10] لينا الخطيب، المرجع السابق؛ جمال عبد الله،السياسة الخارجية لدولة قطر(1995–2013)،روافعها واستراتيجياتها، الطبعة الأولى،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،2014،ص203–209؛محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية(2011–2013)،الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،2014،ص61–100.

[11] توبي ماثيسن،الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث،ترجمة امين الايوبي،الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت،2014،ص155.

[12] لينا الخطيب،"أخطاء قطر في التقدير الاستراتيجي"،

http://carnegie-mec.org/2014/09/11/ar-pub-56584

[13] لينا الخطيب،"توصيات الى قطر والسعودية"،ايلول/سبتمبر2014

http//Carnegie-mec.org/1/9/2014/ar-pubs.564

[14] لينا الخطيب،"توصيات الى قطر والسعودية"،ايلول/سبتمبر2014،المصدر السابق.

(15) فيصل ابو صليب،" الوساطة الكويتية:خبرات تاريخية في مواجهة ازمة فريدة"،

www. Studies. Aljazeera. Net\ report.

(16) " سمو الامير رائد الوساطة العربية" ، المصدر السابق.

(17) مُحَمَّد الرميحي، "مجلس التعاون الخليجي في مواجهة اسئلة التغيير الحتمي"،مجلة السياسة الدولية، العدد (210)، القاهرة ، (اكتوبر/تشرين الاول/ 2017)، ص 94–97.

(18) مطهر الصفاري، المصدر نفسه.

(19) فيصل أبو صليب، " الوساطة الكويتية"،المصدر السابق.

[20] Rprry Commack,"Washington and the Latest Qatar, Row", www.carnegieendowment.org,7/7/2017.

[21] لينا الخطيب،"توصيات الى قطر والسعودية"،ايلول/سبتمبر2014،المصدر السابق.

[22] بهاء العوفي،"كيف أعطت الأزمة الخليجية زخما للعلاقات القطرية الأمريكية؟"،

https://thenewkhalij.news/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%826-01-2018

[23] عبدالله خليفة الشايجي،ازمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الجذور،الاسباب،وسينايوهات المستقبل 2011–2018،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،2018،ص262–264.

[24] **Commack, op.cit.**

[25] **بهاء العوفي،المصدر السابق.**

[26] **بهاء العوفي،المصدر نفسه.**

[27] **سايمون هندرسون،"مجلس التعاون الخليجي:تعميق الانشقاقات والتحديات الناشئة"،تحليل السياسات،22/ايلول2014،.http//the Washington Institute for Near East Police**

[28] **احمد يوسف احمد،"الأزمة القطرية وجدل الإقليمي والعالمي"،جريدة الاتحاد، العدد1438، ابوظبي، 2017/8/14.**

[29] **عمار علي حسن،"رهانات الدوحة كيف تفكر دولة قطر؟"،www.Futureaue.com,6/ 7/2017**